2023/25

واردات عدد .....
02 أكتوبر 2023
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

مشروع قانون

يتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 2 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند للديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع دعم خدمات التطهير في تونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

فصل وحيد: تتم الموافقة على اتفاقية الضمان الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتاريخ 2 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند للديوان الوطني للتطهير بمبلغ قدره مائة وثلاثة عشر مليون وست مائة ألف (113.600.000) أورو للمساهمة في تمويل مشروع دعم خدمات التطهير في تونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

2023/25

2023/25.

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
مصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة

تونس في 04 أكتوبر 2023

واردات عدد .....
02 أكتوبر 2023
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

جذاذة اقتراح عرض مشروع قانون على مجلس الوزراء

عنوان مشروع القانون المعروض: مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 02 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند للديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع دعم خدمات التطهير في تونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

الوزارة المبادرة بعرضه: وزارة الاقتصاد والتخطيط.

الهيكل المتعهد بالملف برئاسة الحكومة: مصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة.

تقديم موجز لأهم أحكام مشروع القانون المعروض:

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتونس بتاريخ 02 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند للديوان الوطني للتطهير بمبلغ قدره مائة وثلاثة عشر مليون وستمائة ألف (113.600.000) أورو للمساهمة في تمويل مشروع دعم خدمات التطهير في تونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

ويشمل المشروع المزمع إنجازه عن طريق عقدي لزمة العناصر التالية:

- خدمات استغلال منشآت التطهير يتم تمويلها عن طريق ميزانية الاستغلال للديوان الوطني للتطهير،
- الأشغال الضرورية لتأهيل وتجديد لتجهيزات الثابتة المتقادمة بمحطات التطهير ومحطات الضخ التي يتم تمويلها عن طريق قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير فضلا عن دعم قدرات الديوان الوطني للتطهير في إنجاز هذا المشروع.

وتبلغ الكلفة الجملية للمشروع الذي سينجز خلال الفترة (2023-2034) حوالي 1746 مليون دينار منها:

- حوالي 1389 مليون دينار استغلال وصيانة منشآت التطهير.

2023/25.

- حولي 357 مليون دينار أشـغال تأهيل محطات التطهير ومحطات الضـخ والأشـغال التكميلية وأشغال الصيانة الكبرى.

وتتمثل الشروط المالية للقرض فيما يلي:

- مبلغ القرض: 113.6 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 377.620 مليون د.ت.
- نسبة الفائدة: النسبة المتغيرة للبنك (spread variable) + نسبة الفائدة اليوريبور 6 أشهر (تبلغ نسبة الفائدة حاليا قرابة 4.771 %).
- عمولة الافتتاح: 0.25 % من مبلغ القرض تخصـم بعد 60 يوما من تاريخ دخول القرض حيز النفاذ.
- عمولة التعهد: 0.25 % على المبلغ غير المسحوب من القرض.
- مدة السداد: 25 سنة منها 10 سنوات إمهال.

ولضمان القرض المذكور أبرمت الدولة مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير اتفاقية ضمان بتاريخ 02 جوان 2023، وهي موضوع مشروع القانون المعروض.

مستشار الشؤون القانونية والتشريع للحكومة

الإمضاء : ملـوح عمـار

2023/25 م.
واردات عدد .....
02 أكتوبر 2023
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

الجمهورية التونسية
وزارة الاقتصاد والتخطيط

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند للديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع دعم خدمات التطهير في تونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

****

شرح الأسباب

في إطار التعاون التونسي مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تم إمضاء اتفاقية ضمان بقيمة 113,6 مليون أورو بتاريخ 02 جوان 2023 والتي تتعلّق بالقرض المسند للديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع **دعم خدمات التطهير في تونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص** .

1. الإطار العام:

منذ سنة 1997 اتجه الديوان الوطني للتطهير إلى تشريك القطاع الخاص عبر إبرام صفقات خدمات تتراوح مدتها بين سنة و5 سنوات في إطار النصوص والتراتيب المنظمة للصفقات العمومية. وتبلغ نسبة تشريك القطاع الخاص في استغلال منشآت التطهير حاليا حوالي 27%.

مثّل الإطار القانوني المتعلق بنظام اللزمات، الذي تمّ سنّه في 2008، مرجعا جديدا وإطارا مناسبا لتطوير أساليب التعاقد مع القطاع الخاص. وهو ما استندت إليه اللجنة العليا للصفقات حين اعتبرت، بناء على رأي المستشار القانوني للحكومة، أنّ خدمات استغلال منشآت التطهير لا تنضوي تحت مجال تطبيق الصفقات العمومية ودعت الديوان لاتباع الإجراءات المتعلّقة بمنح اللزمات لاستغلال المنشآت الراجعة له بالنظر.

وعلى هذا الأساس وتنفيذا لقرار المجلس الوزاري المنعقدة في 06 سبتمبر 2013 حول تثمين النفايات والتصرف في منشآت التطهير والقاضي بـ "إبرام عقود لزمات نموذجية مع مواصلة تشريك القطاع الخاص عن طريق صفقات عمومية لاستغلال منشآت التطهير بالمناطق التي سوف لن تشملها المشاريع النموذجية"، تولى الديوان الوطني للتطهير تكليف مجمع مكاتب دراسات مختص لإعداد دراسة شاملة تهم تصميم وإعداد كراسات الشروط وتمرير عقود اللزمة في قطاع التطهير طبقا للتراتيب ولمبادئ الإطار التشريعي لمنح هذه العقود إلى الخواص.

هذا وبعد عرض نتائج المرحلة الأولى من الدراسة المذكورة على أنظار المجلس الوزاري المضيق المنعقد بتاريخ 2 أوت 2016 حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص لاستغلال منشآت التطهير، تقرّر ما يلي: " استكمال المرحلة الثانية من الدراسة وإتمام الإجراءات

2023/25 م.

اللازمة لتمرير عقدي لزمة يهمّان مشروعين نموذجين يتعلّقان بقسطيْ تونس الشمالية والجنوب التونسي.

بعد الانتهاء من المرحلة الثانية من الدراسة المذكورة وتحديد الكلفة التقديرية للمشروع، انعقد مجلس وزاري مضيق بتاريخ 17 جويلية 2018 الذي أقر المواصلة في إنجاز المشروع مع المحافظة على التوازنات المالية للديوان الوطني للتطهير.

2. أهداف المشروع

تتمثل الأهداف الرئيسية للمشروع في:

- ضمان استمرارية المرفق العام من خلال تفويض مستلزم قادر على تعبئة الموارد البشرية اللازمة في أفضل الأجال وذلك لتعويض الشركات الخاصة المتدخلة حاليا في إطار صفقات عمومية في محيط القسطين المكوّنين للمشروع.
- الترشيد في كتلة الأجور من خلال عدم إثقال كاهل الديوان الوطني للتطهير بانتدابات ضخمة.
- تحسين مردودية منشآت التطهير وضمان جودة مياه معالجة مطابقة للمواصفات المتعلقة بإعادة استعمال المياه المعالجة وبسكب المياه بالوسط الطبيعي، حيث ترتكز عقود اللزمة على الالتزام بالنتائج وهو ما سيكون له انعكاسات إيجابية مباشرة على ترتيب تونس في المجال السياحي إذ ينصّ تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول تنافسية القطاع السياحي على أن مداخيل هذا القطاع مرتبطة بمؤشّر الأداء البيني والذي يتضمن مؤشرات فرعية من بينها " معالجة.المياه المستعملة " و" نوعية واحترام المواصفات البيئية".
- إحداث ديناميكية تطوير مجال التصرّف في منشآت التطهير من خلال وجود آليتين (العمومي والخاص) للتصرف في هذه المنشآت وإفساح المجال للديوان الوطني للتطهير لتوظيف إمكانياته في المناطق غير المشمولة بعقود اللزمة والرفع من جودة خدماته بهذه المناطق.

3. مُكوّنات المشروع

يتكون مشروع اللزمة من القسطين النموذجين التاليين:

- **قسط تونس الشمالية**: يخص الضاحية الشمالية لتونس الكبرى ويحتوي على البعض من منشآت التطهير بولايتي تونس وأريانة ويضمّ حوالي **1240** كلم من الشبكات و**52** محطة ضخ ومحطة التطهير بشطرانة 2 ذات طاقة استيعاب تبلغ **40.000** متر مكعب في اليوم علما أنّ المستلزم المزمع التعاقد معه في غضون شهر جويلية 2023 هو الشركة العمومية للتطهير بدولة البرتغال، ADP

- **قسط الجنوب**: يخص البعض من منشآت التطهير بولايات قابس ومدنين وصفاقس وتطاوين ويحتوي على حوالي **1898** كلم من الشبكات و**106** محطة ضخ و14 محطة تطهير ذات طاقة استيعاب جملية تعادل **137.000** متر مكعب في اليوم علما أنّ المستلزم هومجمع SUEZ الذي تمّ إبرام عقد اللزمة بينه وبين الديوان بتاريخ 25 أفريل 2023.

ويشمل عقدي اللزمة:

- خدمات استغلال منشآت التطهير يتمّ تمويلها عن **طريق ميزانية الاستغلال للديوان الوطني للتطهير**،
- الأشغال الضرورية لتأهيل وتجديد التجهيزات الثابتة المتقادمة بمحطات التطهير ومحطات الضخ التي يتم تمويلها عن **طريق قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير** فضلا عن دعم القدرات ومصاحبة الديوان الوطني للتطهير في إنجاز هذا المشروع.

4. كـلـفـة المشروع:

تبلغ الكلفة الجملية للمشروع حوالي **1746 مليون دينار** على عشر سنوات منها :

- حوالي **1389 مليون دينار** استغلال وصيانة منشآت التطهير؛
- حوالي **357 مليون دينار** أشغال تأهيل محطات التطهير ومحطات الضخ والأشغال التكميلية وأشغال الصيانة الكبرى

5. الشروط المالية للقرض:

- مبلغ القرض : 113,6 مليون أورو ما يعادل حوالي 377,620 مليون د.ت
- نسبة الفائدة : النسبة المتغيرة للبنك (Spread variable) + نسبة الفائدة اليوريبور 6 أشهر (Euribor) : تبلغ نسبة الفائدة حاليا قرابة 4.771%
- مدّة السداد : 25 سنة منها 10سنوات فترة إمهال
- عمولة الافتتاح: 0.25% من مبلغ القرض تخصم بعد 60 يوما من تاريخ دخول القرض حيز النفاذ.
- عمولة التعهد: 0.25% على المبلغ الغير مسحوب من القرض.

6. مُدة إنجاز المشروع

تمتد فترة إنجاز المشروع من سنة 2023 إلى غاية سنة 2034

ذلك هو موضوع مشروع القانون المصاحب.

وزيرة الاقتصاد والتخطيط

الإمضاء: سميرة سعيّد